الأنباء
السبت 23 فبراير 2013

إسبانيا وفرنسا تخفقان في تحقيق العجز المستهدف

«المفوضية الأوروبية»: استمرار الركود بمنطقة اليورو في 2013

بروكسل ـ د.ب.أ: أعلنت المفوضية الاوروبية الذراع التنفيذية للاتحاد الاوروبي امس ان الركود سيستمر في منطقة اليورو التي تعاني من ازمة مالية واقتصادية خانقة خلال العام الحالي، حيث يتوقع ان يسجل الناتج المحلي الاجمالي للمنطقة انكماشا بنسبة 0,3٪ في 2013.

واستبعدت المفوضية بذلك توقعات سابقة بتحقيق نمو.

منطقة اليورو

وتضم منطقة اليورو 17 دولة من الدول الـ27 الاعضاء في الاتحاد الاوروبي.

وقالت المفوضية الأوروبية ان منطقة اليورو لن تعود للنمو حتى عام 2014 مغيرة توقعها السابق بانتهاء الركود هذا العام وملقية اللوم على الافتقار للإقراض المصرفي وارتفاع البطالة إلى مستوى قياسي.

وقالت المفوضية إن اقتصاد المنطقة التي تضم 17 دولة وتنتج نحو خمس الناتج العالمي سينكمش 0,3٪ في 2013 ما يعني أنها ستظل في فترة الركود الثانية منذ 2009 لسنة أكثر من المتوقع.

معدلات النمو

وكانت المفوضية الذراع التنفيذية للاتحاد الأوروبي قد توقعت في أواخر العام الماضي نمو اقتصاد منطقة اليورو بمعدل 0,1٪ في 2013، لكنها تقول الآن ان صعوبة الإقراض للشركات والأسر وخفض الوظائف وتجميد الاستثمارات تعطل الانتعاش المتوقع.

وتتوقع المفوضية أن تنمو منطقة اليورو 1,4٪ في 2014 بالمقارنة بانكماش 0,6٪ في 2012.

توقعات اقتصادية

وقالت المفوضية الأوروبية أمس في توقعات اقتصادية جديدة أن اسبانيا لم تقترب من تحقيق عجز الميزانية المستهدف حتى عام 2014، بينما ستعجز فرنسا عن تحقيق هدفها بالوصول إلى نسبة عجز تبلغ 3٪ هذا العام والعام المقبل.

وكانت تمت مطالبة إسبانيا رابع أكبر اقتصاد في منطقة اليورو والتي تعاني من أزمة مالية طاحنة ان تخفض عجز ميزانيتها إلى 6,3٪ من الناتج المحلي الإجمالي العام الماضي وإلى 2,8٪ في عام 2014. وبدلا من ذلك، أصبح الرقم المتوقع الآن هو 7,2٪ في عام 2014.

واعترفت بالفعل فرنسا ثاني أكبر اقتصاد في منطقة اليورو انها لن تحقق عجزها المستهدف ملقية باللوم في ذلك إلى تباطؤ النمو بدرجة أكبر من المتوقع. ومن المتوقع أن يبلغ عجزها 3,7٪ هذا العام و3,9٪ العام المقبل.

كما تفاقمت بشكل طفيف التوقعات بالنسبة للعجز الكلي في منطقة اليورو مع توقع المفوضية الآن أن يبلغ 2,8٪ هذا العام و2,7٪ العام القادم.

ثقة الشركات باقتصاد ألمانيا تسجل أعلى مستوى في 10 أشهر

برلين ـ د.ب.أ: ذكر معهد الأبحاث الاقتصادية الألماني (إيفو) ومقره ميونيخ أمس إن ثقة الشركات الألمانية ارتفعت للشهر الرابع على التوالي خلال فبراير متجاوزة التوقعات لتسجل 107,4 نقاط في أعلى مستوى خلال 10 أشهر.

كان محللون يتوقعون أن يرتفع مؤشر «إيفو» الذي تتم متابعته عن كثب إلى رقم أكثر اعتدالا عند 104,9 نقاط وسط مؤشرات بأن أزمة ديون منطقة اليورو بدأت تنحسر وأن نمو الاقتصاد الألماني سيستعيد قوة الدفع خلال الأشهر القادمة. كان المؤشر يبلغ 104,2 نقاط في يناير.

وقال رئيس المعهد هانز فيرنر سين لدى إصدار دراسة المؤشر إن «الاقتصاد الألماني يستجمع السرعة». وجاءت زيادة المؤشر الذي يستند إلى استطلاع رأي 7 آلاف مسؤول تنفيذي في أكبر اقتصاد في أوروبا عقب مكاسب قوية في مكونات المؤشر التي تقيس كلا من الظروف الحالية للأعمال والتوقعات بالنسبة لاقتصاد البلاد خلال الأشهر الستة القادمة.

وفي حين ارتفع المؤشر الفرعي الذي يقيس الظروف الحالية للأعمال إلى 110,2 مقابل 108 نقاط في يناير، أظهرت الدراسة أن التوقعات بالنسبة لحالة الاقتصاد في الأشهر الستة القادمة قفزت من 100,5 نقطة إلى 104,6 نقاط في أقوى زيادة شهرية لها منذ يوليو عام 2009.

قال كارستين برزيسكي الخبير الاقتصادي لدى «آي إن جي» إنه «لا يبدو شيء قادر على وقف تفاؤل الشركات الألمانية».

وقال «بينما معظم دول منطقة اليورو الأخرى تئن من ثقل أعباء الإصلاحات وإجراءات التقشف والركود، يستمر الاقتصاد الألماني في اللعب في دوري خاص به».

كان البنك المركزي الألماني «بوندسبنك» ذكر هذا الأسبوع أن مؤشرات ظهرت بالفعل بأن أكبر اقتصاد في أوروبا تعافى خلال الربع الأول من انكماش نسبته 0,6٪ في الناتج المحلي الإجمالي خلال الربع الأخير من العام الماضي.

وقال بوندسبنك في نشرته الشهرية إن «هناك مؤشرات بأن النشاط الاقتصادي سيستجمع تدريجيا السرعة في الفترة المتبقية من العام على الرغم من أنه من غير المتوقع أن يحقق الوضع الخارجي قفزة كبيرة للغاية في الطلب».

وفي تقريره المفصل عن بيانات الناتج المحلي الإجمالي الصادرة الأسبوع الماضي، قال مكتب الإحصاء الاتحادي الألماني أمس إن الصادرات تراجعت بنسبة 2٪ في تلك الفترة، بينما انخفضت الواردات بنسبة 0,6٪.

وعجزت الزيادة الطفيفة في الإنفاق الحكومي والاستهلاكي عن تعويض انخفاض كبير بلغ 2٪ في الاستثمار في الآلات والمعدات.

أوباما يبدي شكوكه في إمكانية التوصل لاتفاق بشأن خفض الإنفاق

واشنطن ـ رويترز: أبدى الرئيس الأميركي باراك أوباما شكوكه في امكانية التوصل إلى اتفاق بحلول الأول من مارس مع مشرعين جمهوريين للحيلولة دون بدء تخفيضات في الإنفاق بمقدار 85 مليار دولار.

وأشار في تصريحات أدلى بها في حديث إذاعي مع مقدم البرامج آل شاربتون إلى أن البيت الأبيض مستعد لاحتمال عدم الوفاء بالموعد النهائي المحدد في الأول من مارس.

ومن شأن ذلك بدء سلسلة من التخفيضات التلقائية للانفاق قد تؤدي إلى الاستغناء عن ألوف الموظفين الحكوميين لفترات مؤقتة إذا تركت دون تدخل في الأشهر القليلة المقبلة.

ويعارض المشرعون الجمهوريون الذين يسيطرون على مجلس النواب اقتراح أوباما بجمع أموال لخفض العجز عن طريق سد ثغرات في النظام الضريبي.

ويصر أوباما على ان أي اتفاق لتجنب خفض الإنفاق يجب ان يتضمن سبلا لجمع إيرادات لتجنب تخفيضات حادة في تمويل البرامج الاجتماعية.

تراجع مبيعات وأرباح «هيوليت ـ باكارد» في الربع الأول

سان فرانسيسكو ـ د.ب.أ: سجلت شركة الكمبيوتر العملاقة «هيوليت ـ باكارد» تراجعا في مبيعاتها وأرباحها الفصلية.

وقالت الشركة إنها حققت أرباحا بقيمة 1,2 مليار دولار في الربع الأول من عامها المالي، بتراجع بلغت نسبته 16٪ مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق، وتراجعت المبيعات بنسبة 6٪ إلى 28,4 مليار دولار، مقابل 30 مليار دولار في الفترة نفسها قبل عام.

وقالت ميج ويتمان الرئيسة التنفيذية للشركة في بيان إن «هيوليت-باكارد» لايزال لديها الكثير من العمل يتعين عليها القيام به لإحداث نوع من النمو الذي نريد أن نراه»، ولكنها توقعت أن تؤتي اجراءات إعادة الهيكلة التي اتخذتها الشركة العام الماضي ثمارها في عام 2013.

تراجعت وارداتها من إيران بنسبة 16,1٪

الكويت تحافظ على موقعها كثاني مورد للنفط الخام إلى كوريا الجنوبية

طوكيو ـ كونا: بقيت الكويت ثاني مورد للنفط الخام الى كوريا الجنوبية في شهر يناير الماضي، حيث حافظت على مستوى شحنات نفطية تتجاوز 300 الف برميل يوميا للشهر الثالث على التوالي.

ووفقا لاحدث البيانات الصادرة امس عن المؤسسة الوطنية الكورية للبترول التي تديرها الدولة، فقد تراجعت صادرات الكويت من النفط الخام الى كوريا الجنوبية الشهر الماضي بنسبة 6,8٪ عن الفترة نفسها من العام الماضي الى 10,32 ملايين برميل او ما يعادل 333 الف برميل يوميا، وهو ما يمثل 12,6٪ من اجمالي واردات النفط الخام الكورية مقارنة بنسبة 13,9٪ في الشهر نفسه من العام الماضي.

وارتفعت الواردات الاجمالية لكوريا الجنوبية من النفط الخام في يناير بنسبة 2,8٪ على اساس سنوي لتصل الى 81,71 مليون برميل (2,64 مليون برميل يوميا)، حيث تعتبر كوريا الجنوبية مع قاعدتها الصناعية الثقيلة خامس اكبر مستورد للنفط في العالم.

وحافظت المملكة العربية السعودية على صدارة قائمة الدول المصدرة للنفط الى كوريا على الرغم من تراجع شحناتها بنسبة 0,2٪ عن العام السابق الى 809 آلاف برميل يوميا في حين احتلت الامارات العربية المتحدة المركز الثالث خلف الكويت بواقع 249 الف برميل يوميا.

وأظهرت بيانات من شركة النفط الوطنية الكورية الجنوبية أن كوريا الجنوبية استوردت 5,896 ملايين برميل من النفط الخام من إيران في يناير بانخفاض بنسبة 16,1٪ عن وارداتها قبل عام تحت ضغط العقوبات الأميركية.

واستوردت كوريا خامس أكبر مشتر للنفط الخام في العالم 81,71 مليون برميل من الخام الشهر الماضي بارتفاع 2,8 ٪ على أساس سنوي.

وبالمقارنة مع ديسمبر، ارتفعت واردات البلاد من الخام الإيراني الشهر الماضي بنسبة 3٪.

واستأنفت مصافي كوريا الجنوبية استيراد الخام الإيراني في أواخر سبتمبر للتسليم في أكتوبر تشرين الأول واستوردت نحو 200 ألف برميل يوميا أي الكمية المتعاقد عليها كاملة بعد أن وجدت سبيلا للتغلب على حظر أوروبي على التغطية التأمينية.

وتسعى كوريا الجنوبية التي خفضت وارداتها النفطية من إيران 36٪ إلى 153400 برميل يوميا العام الماضي إلى خفضها بنسبة 20٪ أخرى على أساس سنوي في الأشهر الستة حتى 31 مايو لضمان تمديد إعفاء من العقوبات يحل موعد تجديده في ذلك الشهر.

ومن ديسمبر 2011 حتى مايو 2012 استوردت كوريا الجنوبية 184727 برميلا يوميا من الخام الإيراني وفقا لحسابات رويترز استنادا إلى بيانات الواردات الشهرية لشركة النفط الوطنية الكورية الجنوبية.

1,19 مليار يورو خسائر «ايرفرانس» في 2012

باريس ـ أ.ش.أ: أعلنت شركة الخطوط الجوية الفرنسية «ايرفرانس» أمس أن خسائرها زادت بشكل كبير خلال العام الماضي 2012 لتبلغ قيمتها ما يقرب من 1,19 مليار يورو مقابل 809 ملايين يورو في عام 2011.وذكرت «ايرفرانس» في بيانها الصحافي الذي أصدرته أمس، أن أداء الشركة الجوية الوطنية الفرنسية خلال العام الماضي كان أفضل مقارنة بالعام الذي سبقه على الرغم من حجم الخسائر. وقالت إن هناك ارتفاعا في تكاليف التكيف الهيكلي، مشيرة في الوقت نفسه إلى التكاليف الباهظة للوقود والتي أثرت على النتائج الاجمالية الاقتصادية للشركة. وأوضحت أن تكلفة الوقود زادت خلال العام الماضي بواقع 890 مليون يورو لتصل إلى 7,33 مليارات يورو، وأضافت ان حركة نقل الركاب ارتفعت في عام 2012 بنحو 2,1٪ مع زيادة في استيعاب الطائرات، مؤكدة أن الخسائر التشغيلية انخفضت خلال العام نفسه مقارنة بالعام السابق بما يعادل 53 مليون يورو لتبلغ 300 مليون يورو. وأعلنت «ايرفرانس» مواصلة جهودها لخفض التكاليف ونسبة ديون الشركة، مشيرة إلى تطبيق خطة لإعادة الهيكلة لاسيما من خلال تسيير رحلات منخفضة التكاليف داخل أوروبا والبحر المتوسط.

ارتفاع عدد السائحين الإيطاليين إلى مصر 4,2٪ في 2012

شارك وزير السياحة المصري هشام زعزوع في بورصة ميلانو الدولية للسياحة بإيطاليا، حيث عقد اجتماعا مع مدير شركة I Viaggi Del Turchese الذي أوضح الإقبال الكبير من الجانب الإيطالي على الرحلات النيلية الطويلة في مصر منذ مارس الماضي، مشيرا الى أنه خلال شهر ديسمبر 2012 بلغ عدد السائحين الوافدين من خلال شركته لهذا النمط 500 سائح.

وفي السياق ذاته، التقى زعزوع نائب رئيس شركة الطيران Blue Panorama Remo Della الذي أوضح أن الشركة بصدد تسيير خط مباشر من شرم الشيخ إلى الأقصر، وقد أثنى الوزير المصري على هذه الفكرة حيث ستساهم في دعم السياحة إلى الأقصر خاصة في ظل ما تشهده الآن من انحسار، مشيرا إلى أنه سيبذل كل المساعي لإزالة المعوقات التي تحول دون زيادة الحركة الوافدة من خلال الشركة شريطة أن تلتزم الشركة بزيادة حجم تعاملها مرة أخرى وعلى أن يتم موافاة الوزارة بدراسة حول طلبات الشركة لتحقيق هذا الهدف.

جانب من اجتماعات الوزير في بورصة ميلانو

كما عقد زعزوع اجتماعا مع رئيس اتحاد شركات السياحة الإيطالية وسكرتير عام الاتحاد بحضور ممثل عن شركة مصر للطيران وشركة مصر للسياحة حيث تمت مناقشة الاستعدادات الخاصة بعقد المؤتمر السنوي للاتحاد في الأقصر في أبريل 2013. وقد أكد رئيس اتحاد شركات السياحة الإيطالية على ضرورة توصيل رسالة تؤكد على الأمان في مصر حتى يتسنى إنجاح المؤتمر المزمع عقده، ومن جانبه أكد الوزير على ثقته في قرب استتباب الأوضاع حيث انها هي الرغبة التي يسعى لتحقيقها جميع الأطراف في مصر.

كما التقى وزير السياحة المصري رئيس شركة Desert in Style الذي أشار إلى أن الشركة تقوم بتنفيذ رحلات في الصحراء البيضاء بمصر وأنها بصدد تنفيذ برامج تجمع بين السياحة الشاطئية والصحراوية، ومن جانبه أشار الوزير زعزوع إلى أن المحاور التي يتم بها تنفيذ استراتيجية وزارة السياحة لاستعادة الحركة السياحية الوافدة إلى مصر تعتمد بشكل أساسي على التعاون المباشر مع شركاء المهنة من منظمي الرحلات حول العالم إلى جانب تنفيذ حملات دعائية مشتركة علاوة على استخدام التكنولوجيا الحديثة حيث سيتم تنفيذ حملة من خلال موقع Google نظرا لأن أكثر من 30٪ من مستخدمي شبكة الانترنت يكون بغرض السياحة، مؤكدا أهمية السوق الإيطالية بالنسبة للسياحة المصرية حيث يحتل المرتبة الرابعة ضمن الأسواق الخمس الأولى المصدرة للسياحة إلى مصر، مشيرا إلى أن الأرقام المحققة من هذا السوق تتجه نحو الزيادة دائما، حيث بلغت نسبة الزيادة 4,29٪ في أعداد السائحين الإيطاليين الوافدين إلى مصر في عام 2012 مقارنة بعام 2011، مشيرا الى أن الإيطاليين كانوا دائما رواد في جذب الأنظار إلى المقاصد المصرية السياحية والتي كان من بينها شرم الشيخ ومرسى علم حيث كانوا أول من بدأ السياحة في هذه المناطق، إلى جانب ذلك فإن السائح الإيطالي يفضل دمج زيارته إلى الساحل الغربي مع الصحراء حيث يفضل زيارة الواحات مثل واحة سيوة.

وأفاد وزير السياحة هشام زعزوع بأن المقصد المصري لايزال لديه الجديد من المنتجات السياحية، موضحا أنه سيتم البدء في تنفيذ نمط جديد من السياحة هو «السياحة الريفية» أو «سياحة القطار» وذلك بعد تنفيذ مشروع «قطار النوم» والذي من خلاله يستطيع السائح أن يزور عددا من المدن المصرية على مدى مسار القطار مثل المنيا وأسيوط وبني سويف وغيرها وسوف يتمكن السائح من الاستمتاع بهذه المدن والحياة الريفية بها على أن يتم تشييد فنادق جيدة لاستقبال السائحين وستكون هذه الفنادق مكونة من طابق واحد حتى يتسنى الإسراع في تنفيذها، مؤكدا على أن هذا المشروع سوف يدعم الارتقاء بمستوى معيشة أهالي هذه المناطق.

وأردف الوزير بأن هناك أيضا نمط السياحة الصحراوية الواعد حيث تتميز مصر بوجود صحاري تختلف في طبيعتها الواحدة عن الأخرى فمثلا هناك الصحراء الموجودة بسيناء والمرتبطة بالجبال مثل جبل سانت كاترين وهناك صحراء الغربية المرتبطة بتاريخ العصور القديمة.

وحول الضمانات الكفيلة بضمان سلامة السائح وأمنه في مصر أوضح الوزير زعزوع أن أكبر ضمان هو عدم توجيه أى أذى عن عمد لأي سائح خلال الفترة التي أعقبت الثورة وحتى الآن وهو ما يعكسه وصول عدد السائحين الإيطاليين في نهاية عام 2012 إلى 703,718 سائحا بزيادة قدرها 4,29٪ عن العام الماضي، مؤكدا أنه ليس هناك أي تغير في التعامل مع السائح وأن حريته مكفولة في مصر، كما أن القيادة السياسية تدعم السياحة التي تمثل 3,11٪ من إجمالي الناتج المحلى و6,12٪ من القوى العاملة في مصر.

وعن الاستثمار السياحي أوضح زعزوع أنه سيتم طرح 28 مليون متر مربع للتنمية السياحية وسيتم طرح مشروعات للمستثمرين في المناطق السياحية مثل شرم الشيخ ومرسى علم وغيرها وتهدف هذه المشروعات إلى استكمال ما ينقص هذه المناطق سياحيا.

● القاهرة ـ هناء السيد